# الالتزامات الواجبة على المصارف في مكافحة عمليات غسل الأموال

م.م.عائشة محمد عبد الستار

الجامعة العراقية/كلية الإدارة و الاقتصاد

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.13

# الالتزامات الواجبة على المصارف في مكافحة عمليات غسل الأموال

# Obligations of banks in combating money laundering operations

م.م.عائشة محمد عبد الستار*
الجامعة العراقية/كلية الإدارة و الاقتصاد

Assistant teacher Aeshah Mohammed A. Sattar*
The Iraqi University/ College of Economics and Administration

تاريخ الاستلام: 2024/09/02 تاريخ القبول: 2024/09/29 تاريخ النشر: 2025/03/01
Published: 01/03/2025 Accepted: 29/09/2024 Received: 02/09/2024

**المستخلص:**

يهدف البحث الى بيان الإجراءات التي تقوم بها المصارف لمكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى التعرف على المعوقات التي تعيق قيام المصارف بواجبها تجاه مكافحة غسل الأموال، اذ تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم غسل الأموال، والتعرف على مراحل عملية غسل الأموال، وتم توضيح مصادر عمليات غسل الأموال، كما تناول المبحث الثاني إجراءات المصارف لتقليل عمليات غسل الأموال، اما في المبحث الثالث فقد تم توضيح مسؤولية المصارف تجاه اكتشاف عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال مراجعة نظام الرقابة الخاص بعمليات غسل الأموال، وكذلك الإجراءات الوقائية الواجبة على المصارف لمكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى آلية الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، توصل البحث الى انه يتم من خلال عمليات غسل الأموال، اجراء عدة أنشطة غير شرعية، وغير قانونية، ينتج عنها أموال بكميات كبيرة جدا، مما تؤثر سلباً على اقتصاد الدولة.

**الكلمات المفتاحية : المصارف، غسل الأموال، الإبلاغ .**

**Abstract:**

The research aims to explain the procedures that banks take to combat money laundering, in addition to identifying the obstacles that hinder banks from carrying out their duties towards combating money laundering. The research was divided into three sections. The first section dealt with the concept of money laundering, and identifying the stages of the money laundering process. The sources of money laundering operations were clarified, and the second section dealt with banks' procedures to reduce money laundering operations. In the third section, the responsibility of banks towards detecting money laundering operations was clarified, through reviewing the control system for money laundering operations, as well as the preventive measures required by banks. To combat money laundering, in addition to the mechanism for reporting money laundering operations, the research found that, through money laundering operations, several illegal and illegal activities are carried out, resulting in funds in very large quantities, which negatively affects the country's economy.

**Keywords: Banking, money laundering, reporting**

*Corresponding Author: Aeshah Mohammed A.Sattar*

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.13

**المقدمة**

تعد المؤسسات المصرفية من اهم الأماكن و الأدوات التي يلجأ اليها غاسلوا الأموال؛ وذلك بسبب طبيعة عمل المصارف و ما تتمتع به من سرعة انجاز المعاملات المالية سواء داخل البلد، او خارجة، حيث كلما تقدمت التكنولوجيا و السرعة في أداء المهام المصرفية، كلما زاد لجوء غاسلوا الأموال اليها، ولذلك كان من الضروري على المؤسسات المصرفية الالتزام بأتباع القوانين و الأنظمة لمكافحة عمليات غسل الأموال، بالإضافة الى اللجوء الى تنفيذ الالتزامات الواجبة على المصارف ومنها الوثائق الدولية، حيث تمثل بمثابة معايير تستخدمها المصارف في عمليات مكافحة غسل الأموال.

**مشكلة البحث :**

تعد المؤسسات المالية والمصرفية من المؤسسات التي تمر من خلالها عمليات غسل الأموال، والتي تعد صمام الأمان للحد من عمليات غسل الأموال، وتكمن مشكلة البحث بالاتي : ( هناك ضعف في الإجراءات المصرفية المتبعة في مكافحة غسل الأموال).

**اهمية البحث :**

تنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على :-

1- بيان الدور الذي تقوم به المصارف لمنع عمليات غسل الأموال.
2- توضيح مصادر عملية غسل الأموال، والاثار السلبية التي تنجم عن وجود هذه الأموال في الدول.
3- التعرف على إجراءات المصارف في الحد من عمليات غسل الأموال.

**الهدف من البحث :**

يتناول البحث العديد من الاهداف اهمها :

1- التعرف على المراحل التي تمر بها عملية غسل الأموال.
2- التعرف على أكثر المؤسسات المالية استخداماً للوسائل المتاحة في منع عمليات غسل الأموال للفترة (2020-2022).

**فرضية البحث:**

لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضية الآتية:

(للمصارف التزامات واجبة في مكافحة عمليات غسل الأموال)

**منهج البحث**

من اجل توضيح تأثير المصارف على عمليات غسل الأموال، أعتمد البحث على المنهج التحليلي لآليات المصارف في مواجهة عمليات غسل الأموال.

## المحور الأول

## غسل الأموال- خلفية نظرية

**اولا - مفهوم غسل الأموال**

تعد عملية غسل الأموال من العمليات الاجرامية والمشبوه في طريقة التعامل مع الأموال، إذ تعتبر من العمليات التي تغطي على المصدر الأساسي غير القانوني والشرعي في حصول على هذه الأموال، لكي تصبح ظاهرياً على انها أموال ذات مصدر قانوني وشرعي، كما تعد عمليات غسل الأموال من الخطوات

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.13

التي يتبعها أصحاب المشاريع المشبوهة للوصول الى هدف تحويل الأموال من أموال غير شرعية الى أموال شرعية، بالإضافة الى إعطائها صفة القانونية، وذلك عبر استثمارها في عمليات ونشاطات اقتصادية قانونية، أو إدخالها عمداً في المؤسسات المصرفية؛ للتغطية على مصدرها الأصلي[1].

كما تعرف ايضاً بأنها العمليات التي يقوم بها حامل الأموال غير الشرعية ومنها: كيفية إدارة الأموال لكسبها الصفة القانونية، أو ايداعها ضمن حسابات مصرفية متعددة، أو استثمارها بمشاريع اقتصادية قانونية، أو تهريبها خارج البلد، وكل ذلك لتغطية المصدر الأساسي لهذه الأموال[2].

وتعرف عمليات غسل الأموال بأنها من الجرائم التابعة، أي يسبقها عملية إجرامية مثل تجارة المخدرات، أو عمليات الاختلاس، أو عمليات المتاجرة بالأعضاء البشرية، أو عمليات تهريب السلاح، وغيرها من العمليات الاجرامية التي تهدد أمن وسلامة النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ومن ثم بعد ذلك يقوم أصحاب هذه المشاريع بجريمة أخرى وهي أدراج الأموال المشبوهة في نشاطات قانونية لاكتسابها الصفة الشرعية[3].

وقد سميت بعملية "غسل الأموال" نظراً لان مصادر الأموال تم تحصيلها من خلال مصادر غير قانونية وشرعية، بالتالي تعد الأموال الناتجة من هذه العمليات أموال غير نظيفة، وان عملية غسل الأموال تقوم بتغطية المصادر غير المشروعة وتجعلها تبدو انها أموال نظيفة، وتتم العملية من خلال تخطيط مسبق من قبل الأشخاص الذين يقومون بعملية غسل الأموال، من خلال تنفيذ مشاريع أو عمليات مالية هدفها إخفاء هوية ومصادر الجهة التي تمت عملية غسل الأموال من خلالها واستبدالها بمصدر مشروع[4].

وتعد عملية غسل الأموال من العمليات العالمية التي تهدد الوضع الاقتصادي والنمو للبلدان التي تتم فيها هذه العمليات بنسبة كبيرة؛ كونها تعد من الجرائم الخطرة التي تحتاج الى تمويل لتحقيق أهدافها، لذلك فأن الأشخاص الذين يقومون بعمليات إجرامية يكونون بحاجة الى طرق معقدة لتحقيق الأهداف عن طريق توفير غطاء قانوني للأموال وتغيير شكلها، بالإضافة الى ابعادها عن مصدرها الأصلي وذلك من خلال توزيعها على مواقع متعددة وحسابات مختلفة سواء كانت في داخل البلد أو خارجه، كما ان التقدم التكنولوجي ساهم بصورة كبيرة في زيادة توسع العمليات الخاصة في غسل الأموال، ومنها التطور الحاصل في المؤسسات المصرفية من خلال توسع عملياتها المالية، إذ انها كانت مقتصرة على المستوى المحلي فقط، لكن بعد التطور التكنولوجي أصبحت العمليات المالية على مستوى دولي، كما تطورت هذه الظاهرة نتيجة للتفاوت الكبير للدخل بين الافراد؛ نتيجة غياب القوانين والتشريعات التي تختص بإدارة الأموال وحمايتها داخل المجتمعات مما أدى الى زيادة سرعة انتشار عمليات غسل الأموال بصورة أكبر من سرعة تطور القوانين والرقابة على تحريك الأموال في تلك المجتمعات[5]

**ثانيا: - مراحل عملية غسل الأموال**

تعد عملية غسل الأموال من العمليات المعقدة وليست البسيطة، حيث انها تعتمد على شبكة واسعة من الخطوات ليتمكن الأشخاص الذين يقومون بعملية غسل الأموال من تغطية المصدر الأصلي لهذه الأموال وتحويلها من غير مشروعة الى أموال مشروعة، وتتم هذه الخطوات عبر عدة مراحل منها: -

1- **مرحلة الإيداع:** - وهي اولى الخطوات التي يقوم بها الأشخاص بعملية غسل الأموال، ولان غالباً ما تكون المبالغ غير المشروعة بكميات سائلة كبيرة، حيث يقوم الأشخاص بتقسيم هذه الكميات من الأموال الى مبالغ صغيرة و بدء إدخالها الى النظام المصرفي بصورة حسابات رسمية وحقيقة؛ لإبعاد الشبه عن مصدر هذه الأموال، او يقومون بتهريب هذه الأموال وايداعها في حسابات خارج البلد، بالإضافة الى استخدام هذه الأموال في عمليات التصدير او الاستيراد، بحيث يصعب على الجهات الرقابية كشف هذه الأموال في هذه المرحلة، كما تهدف هذه المرحلة الى فصل المصدر الأصلي لهذه الأموال و ابعاد الصفة غير المشروعة لها، و ايداعها في حسابات متعددة لدى المؤسسات المصرفية لإعطائها صفة مشروعة.

[1] عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الاموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 3، العدد 4، 2006، ص 215

[2] جواد كاظم عبد نصيف البكري ، اثار عمليات غسيل الاموال على اداء الاقتصاد العراقي ،كلية الادارة و الاقتصاد ، مكتبة جامعة بابل، العراق ، 2011، ص 3 .

[3] احمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال نظرة لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى لسنة 1428 هـ / 2007 م، ص22.

[4] فيصل، غازي فيصل، عبد، وضاح عايد، " الاثار الاقتصادية لجريمة غسل الأموال في الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها"، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، 2020، ص349

[5] الشمري، صادق راشد، "غسل الأموال الاثار والمعالجات"، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس عشر، 2008، ص113

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.13

كما يقوم الأشخاص الذين يقومون بعملية غسل الأموال في هذه المرحلة بشراء أسهم او عقارات والمشاركة في استثمارات حقيقية، ثم بعد ذلك يقومون ببيع الأسهم او العقارات وتحويل هذه الأموال الى خارج البلد، وفي بعض الأحيان يستخدم الأشخاص المؤسسات المصرفية او شركات التحويل لتهريب هذه الأموال عن طريق مساعدة المصرف او أحد الموظفين داخل المصرف او شركة التحويل المالي وايداع هذه الأموال في حسابات مصرفية خارج البلد.

كما يستخدم غاسلو الأموال في هذه المرحلة المجوهرات الثمينة، وذلك عن طريق شراء المجوهرات والمعادن النفيسة أو حتى التحف والمقتنيات الثمينة من الأموال المشبوهة؛ وذلك لتبديل طبيعة هذه الأموال من الأموال غير الشرعية الى أموال شرعية[6].

2- **مرحلة التغطية**: - الهدف من هذه المرحلة هو التغطية على مصدر الأموال غير المشروعة عن طريق مجموعة من العمليات المعقدة يقوم بها الافراد أصحاب جريمة غسل الأموال، حيث تبدأ هذه المرحلة عند دخول الأموال الى المؤسسات المصرفية، بحيث يصعب على الجهات الرقابية معرفة شرعية هذه الأموال، اذ يقوم غاسلو الأموال بعمليات الإيداع والسحب بصورة طبيعية وبشكل متكرر، عن طريق حسابات مصرفية مسجلة بأسماء افراد غير مشتبه بهم، أو عن طريق حسابات بأسماء شركات وهمية تقوم بصفقات واستثمارات حقيقية الغرض منها إخفاء و تغطية للمصدر الرئيسي لهذه الأموال.

وبعد التطور التكنولوجي المتمثل بتحويل التعاملات المالية من ورقية الى الكترونية عبر التحويل الرقمي، أصبح هناك سهولة أكبر لغاسلو الأموال عبر تنفيذ عدة عمليات مالية وفي دول مختلفة حول العالم، وذلك عن طريق استخدام الحسابات التابعة لشركات وهمية، وهذه الحسابات المصرفية تم انشائها لغرض إيداع الأموال ثم تحويلها الى حسابات مصرفية اخرى خارج البلد، أو يقوم غاسلو الأموال بإيداع الأموال المشبوهة في الحسابات المصرفية التي تكون في مصارف خارج البلد، ثم بعد ذلك يقومون بسحب قرض من هذه المصارف لتغطية المصدر الرئيسي لهذه الأموال[7].

3- **مرحلة الدمج:** - في هذه المرحلة تكون الأموال غير المشروعة قد تم مزجها مع الأموال المشروعة، من خلال إدخالها الى استثمارات ومشاريع حقيقية، بحيث تنتج عن هذه الاستثمارات أموال مشروعة والمتمثلة بالأرباح، أو يتم شراء عقارات او معادن ثمينة بالتالي تعد هذه المرحلة من المراحل الأكثر صعوبة على الجهات الرقابية انها تكشف عن حقيقة الأموال غير المشروعة[8].

**ثالثا: مصادر عملية غسل الأموال**

تعد عملية غسل الأموال من العمليات الاجرامية، حيث تختلف المصادر باختلاف العمليات الاجرامية، من ضمن هذه العمليات: المتاجرة بالمخدرات، تجارة الأعضاء البشرية، الاختلاس، تهريب العملات الى خارج البلد، المتاجرة بالأسلحة، المتاجرة بالعملات المزيفة، وغيرها الكثير.

1- **تجارة المخدرات:** تعد من اهم وأكبر الوسائل والمصادر في عملية غسل الأموال، حيث تكون الأموال المغسولة ناتجة من أرباح بيع المخدرات، اذ تجني هذه التجارة ارباحاً هائلة، وقد تم تحديد نسبة الأرباح الناتجة من هذه التجارة، وقد تبين انها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (90%) من الدول حول العالم، حيث بعد حصول الأشخاص على الأموال الهائلة المتحصلة من جريمة المخدرات يقومون بإيداعها لدى حسابات مصرفية لدى دول خارجية اجنبية، اذ تمتاز هذه الدول بضعف الرقابة المصرفية، بالإضافة الى عدم وجود نسبة الضرائب على الدخل، ثم بعد ذلك يقومون بطلب قروض من مصارف في دولة أخرى لكن بضمان الأموال المودعة في حسابات المصارف الأجنبية، ثم ارجاع الأموال الى البلد الام بصورة قروض رسمية ومشروعة[9] .

[6] محمد عبد المجيد سليمان، الاقتصاد الخفي أسبابه و انعكاساته و طرق التغلب عليه دراسة اقتصادية إسلامية تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر ،الغش التجاري ، دار التعليم الجامعي، لسنة 2008، ص9.

[7] عمار فوزي كاظم المياحي، عبد الرزاق جبر الماجدي، شرح قانون غسل الأموال العراقي، المصرية للنشر والتوزيع، 2018، ص10.

[8] هيثم عبد الرحمن البقلي، جريمة غسل الأموال كإحدى صور الجريمة المنظمة بين الشريعة و القانون المقارن مرجع سابق ص53.

[9] نهال حسن إبراهيم العكيدي، موقف القانون الدولي المعاصر من غسل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية القانون، لسنة 2014، ص 65.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.13

2- **تجارة الأسلحة:** تعتبر تجارة الأسلحة من أنواع التجارة غير المشروعة، والتي تكون من العمليات الرائجة في العالم؛ نتيجة النزاعات حول العالم، حيث تدر عوائد مالية كبيرة جدا لا يستطيع أصحاب تجارة الأسلحة من إخفاء المصدر الأساسي لهذه الأموال، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي للقضاء على هذه التجارة غير المشروعة، الا انها تشهد نمواً واسعاً بين دول العالم[10].

3- **تهريب العملات:** - يقوم الأشخاص الذين يقومون بعمليات غير مشروعة بتهريب الأموال الناتجة من هذه العمليات الى حسابات مصرفية خارج البلد، حيث يقومون بهذه الاجراء اما بأنفسهم، أو عن طريق اشخاص اخرين، مثل تهريب الأموال عن طريق اخفاءها بطرق مختلفة، كعجلات السيارات، أو العاب الأطفال، وغيرها.

4- **التجارة بالأعضاء البشرية:** - وتعد من العمليات التي تدر عوائد مالية عالية، من خلال استغلال سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلدان.

5- **الشركات الوهمية:** - يقوم غاسلو الأموال بأنشاء شركات مساهمة وهمية ومن ثم طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية، الهدف منها القيام بأعمال ونشاطات استثمارية وهمية الغرض منها التغطية على الأموال غير المشروعة.

6- **عمليات الاختلاس:** - اذ يقوم من خلالها أصحاب المناصب العالية باستغلال هذه المناصب لعمليات الفساد المالي، حيث بعد قيام اختلاس الأموال يقوم غاسل الأموال بإيداع هذه الأموال لدى حسابات مصرفية داخل البلد، أو يتم تهريبها الى خارج البلد.

7- **بطاقات الدفع الالكتروني:** - تتم عمليات غسل الأموال من خلال استخدام هذه البطاقات وصرف الأموال غير المشروعة عن طريق ماكينة الصرف الالي في بلد آخر أجنبي، بعد ذلك يقوم المصرف الأجنبي بطلب تحويل الأموال من فروعه في البلد الأم للشخص، حيث تتم عملية تحويل الأموال بصورة الكترونية.

كما ان هناك مصادر أخرى كثيرة تستخدم في عمليات غسل الأموال، خصوصا بعد التطورات في مجال الاتصالات والتكنولوجيا أصبحت عمليات غسل الأموال أكثر سهولة لغاسلي الأموال، بالمقابل أصبحت أكثر تعقيداً للجهات الرقابية، وصعوبة الكشف عن هذه العمليات[11].

## المحور الثاني

## إجراءات المصارف لمنع عمليات غسل الأموال

تؤثر عمليات غسل الأموال بصورة سلبية على المؤسسات التي تمارس هذه العمليات؛ وذلك لان أساس عمل المؤسسات كافة هي السمعة والثقة لدى الافراد، حيث تؤثر هذه العمليات على سمعتها ومركزها المالي والاقتصادي، بالإضافة الى تعرضها الى خسائر مالية كبيرة، وتقوم المصارف بعدة إجراءات يتم من خلالها تحجيم هذه العمليات، ومن ضمن هذه الإجراءات هي: -

**أولا: التحقق من هوية العملاء: تتم هذه العملية من خلال عدة إجراءات منها[12]: -**

1- اثبات كافة البيانات الرسمية للعملاء بالإضافة الى بيان عناوينهم.
2- تتبع وكشف كافة العمليات المصرفية التي تحمل مبالغ ضخمة جدا.
3- وجود تنسيق وتعاون بين الجهاز المصرفي والجهات الأمنية المختصة في مجال مكافحة تهريب وغسل الأموال.
4- قيام البنك المركزي بأعداد تقرير مفصل عن كمية الأموال التي يتم تحويلها الى خارج البلد.
5- التحاق موظفي المصارف التجارية بدورات تدريبية مختصة في مجال تهريب وغسل الأموال بصورة مستمرة.

[10] محمد احمد حمد ،حسنين مشتاق علاوي، التزام المصارف العراقية بالسرية المصرفية بحث تطبيقي في عينه من المصارف العراقية ،مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ،العدد 36 ،لسنة 2015 ،ص114.
[11] احمد سفر، المصارف وتبييض الأموال، اتحاد المصارف العربية , 2001 , ص 13.
[12] فائق محمود الشماع، الحساب المصرفي، دراسة قانونية مقارنة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص122.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.13

**ثانيا: كشف الشركات الوهمية**

تستغل الشركات الوهمية حاجات الافراد بالإضافة الى المستثمرين المبتدأين حديثا في مجال الاستثمار، كما ان هناك عدة سمات يمكن من خلالها التعرف على الشركات الوهمية منها[13]: -

1- يوجد في كل دولة معايير ثابتة للشكل القانوني للشركة، فاذا كانت هذه المعايير للشركة معاكسة او مختلفة عن المعايير الرسمية للدولة فأنها شركة وهمية.
2- وسائل التواصل مع الشركة ومنها رقم الهاتف، اذ في حال عدم وجود وسائل تواصل او رقم هاتف تابع للشركة لغرض التواصل مع العملاء فأنها بلا شك تعتبر شركة وهمية.
3- أسعار الخدمات التابعة للشركة، في حال ثبات أسعار الخدمات التي تقدمها أحد الشركات في مناطق مختلفة من العالم فأن ذلك يدل على ان هذه الشركة هي شركة وهمية.
4- انخفاض أسعار الخدمات المقدمة من قبل أحد الشركات، حيث الأسعار المخفضة بصورة كبيرة للخدمات المقدمة للعملاء مقارنة مع باقي الشركات التي تقدم نفس نوع الخدمة دليل على ان تلك الشركة هي شركة وهمية.
5- تنويع الخدمات التي تقدمها أحد الشركات، في حال وجود تنويع كبير للخدمات المقدمة من أحد الشركات فأن ذلك يدل ان هذه الشركة هي شركة وهمية لان في الظروف الطبيعية تقوم الشركات الرسمية بتقديم نوع واحد او نوعين من الخدمات وذلك لعدم إمكانية الشركات الرسمية عن تقديم كافة الأنواع بجودة عالية.

ومن الجدير بالذكر ان هناك عدة دول تقوم بعدة إجراءات الغرض منها تقليل الفرص امام هروب الأموال الى خارج الدولة منها تغيير العملة المحلية وذلك للحد من ارتفاع معدلات غسل الأموال ولكن مع وجود هذا الاجراء فأن الأموال المستردة من الخارج تكون بنسبة قليلة جدا من الأموال المهربة الى الخارج لذا فأن الأموال لن تعود بالكامل الى مصدرها الرئيسي.

**ثالثا: المعوقات التي تواجه المصارف في عملية مكافحة غسل الأموال**

من اهم المعوقات التي تواجه المصارف في الحد من عمليات غسل الأموال، هي قيام أحد موظفي المصرف بالاتفاق مع الأشخاص الذين يقومون بعمليات غسل الأموال، ومساعدتهم على تغطية العملية، وهذا يؤدي الى دخول المصارف في بعض الأحيان الى مساعدة غاسلوا الأموال في تهريب او غسل الأموال، ومن اهم الطرق التي تقوم بها المصارف للتغطية على غسل الأموال هي[14]: -

1- شراء أو بيع أوراق مالية في ظروف غير طبيعية، بالإضافة الى شراءها أو بيعها من دون سبب واضح.
2- قيام المصرف بإصدار شيكات المسافرين بالعملة الأجنبية بصورة كبيرة ومتتالية من دون وجود أسباب موجبة.
3- تمويل العملاء مقابل أصول تكون غير معروفة المصدر.
4- قيام المصرف بمساعدة أحد العملاء بتحويل مبالغ صغيرة الى خارج البلد ومن ثم بعد فترة يقوم بتحويل مبالغ عالية جدا وبنفس الطريقة.
5- تمويل صفقات صغيرة بمبالغ كبيرة جدا بحيث لا يتماشى مع حجم الصفقة.
6- وجود حسابات غير نشطة سابقا لعملاء المصارف، ومن ثم يتم تحويل مبالغ مالية كبيرة الى خارج البلد من هذه الحسابات الخاملة، أو تسلم مبالغ مالية من خارج البلد.
7- زيادة كبيرة وغير متوقعه لحجم الودائع النقدية لدى المصارف.

[13] مصطفى كامل , ظاهرة غسل الأموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي و الإجراءات الدولية لمكافحتها , الجامعة المستنصرية , كلية الإدارة و الاقتصاد, 2004, ص24.

[14] عماد عاشور محمد, دور المصارف التجارية ف مكافحة غسل الأموال, مجلة دراسات محاسبية و مالية , المجلد الثاني عشر , العدد 40, الفصل الثالث, 2017, ص270.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.13

لذلك تسعى الحكومات الى فرض رقابة عالية الدقة على الجهاز المصرفي للبلد، وذلك من خلال فرض عدة إجراءات الغرض منها دقة تنفيذ السياسة النقدية للحفاظ على السيولة النقدية في البلد، بالإضافة الى حفظ العملة المحلية من التدهور امام العملات الأجنبية السائدة، وذلك لان عمليات غسل الأموال قائمة على أساس تهريب رؤوس الأموال بكميات كبيرة الى الخارج بالتالي هذه الكميات الكبيرة المهربة الى الخارج تؤثر بشكل سلبي على أسعار الفائدة بشكل خاص وعلى النشاط المصرفي بشكل عام , وذلك لان في الظروف الطبيعية يتم تحديد أسعار الفائدة من قبل السلطات الحكومية المختصة تبعا لمصلحة البلد الاقتصادية لكن عندما تكون هناك عمليات تهريب الأموال بكميات كبيرة جدا يحدث ذلك ارتفاع في معدلات أسعار الفائدة وذلك من اجل جذب رؤوس أموال أخرى سواء كانت رؤوس أموال محلية ام اجنبية , هذا الارتفاع في معدلات أسعار الفائدة يسبب تأثير سلبي على النشاط المصرفي بشكل كبير؛ لان ذلك يؤدي الى زيادة تكلفة الاستثمار مما يؤثر سلبيا على النشاط الاقتصادي للبلد[15].

من جانب اخر عندما يتم دخول كميات كبيرة من الأموال المهربة يؤدي ذلك الى انخفاض معدلات أسعار الفائدة نتيجة زيادة نسبة الأموال السائلة في البلد لكن سرعان ما تخرج هذه الأموال الى خارج البلد نتيجة لطبيعة عملها مما يترك اثر سلبي وارباك على عمليات السياسة النقدية للبلد.

إضافة الى ما سبق، تؤثر عمليات تهريب الأموال بكميات كبيرة الى الخارج، الى ضعف الاقتصاد القومي للبلد، وذلك لان في الظروف الطبيعية يؤدي خروج كميات كبيرة من الأموال الى حصول الدولة على عوائد إيجابية من هذه الأموال، لكن في حالة التهريب فأن البلد سوف تخرج منه الأموال لكن بدون أي عوائد إيجابية يستفاد منها البلد، كما يؤدي الى حدوث اختلالات في الأسعار المحلية نتيجة الاختلال في العرض الناتج من زيادة معدلات الاستهلاك المحلي، يصاحبه انخفاض في الادخارات لدى الافراد وفي هذه الحالة تقوم السلطات الحكومية بفرض معدلات ضريبية اعلى على الافراد مما يثقل من كاهل المجتمع ، وتأتي هذه الإجراءات اما عن طريق خارجي والمتمثل بالبنك المركزي، أو عن طريق داخلي والذي يمثل المصرف نفسه حيث يتم تنفيذ هذه الإجراءات بصورة دقيقة لمواجهة ظاهرة غسل الأموال والسيطرة عليها[16].

## المحور الثالث

## مسؤولية المصارف تجاه اكتشاف عمليات غسل الأموال

### أولا: مراجعة نظام الرقابة الخاص بعمليات غسل الأموال

إن الرقابة التي تفرضها الجهات المختصة على الجهاز المصرفي تكون اما في صورة رقابة وقائية تهدف الى انشاء مؤسسات مالية متينة تقوم بكشف نقاط الضعف بصورة مبكرة، وذلك من خلال أجهزة الإنذار الحديثة منها نظام الإنذار المبكر، في حين هناك نوع اخر من الرقابة يسمى بالرقابة الإصلاحية الذي يكون تركيزها على التحليل و المتابعة للمؤسسات المالية وذلك من خلال تحليل البيانات الدورية بصورة مستمرة و الحصول على النتائج، بالإضافة الى وجود عمليات تفتيش مستمرة سواء كانت هذه العمليات من داخل المؤسسات المالية اومن خارجها[17]

من جانب اخر، هناك جهات تستغل عمل المصارف لصالح عملية غسل الأموال حيث يكون هناك تواطئ من قبل المصرف او من جهات داخلية تعمل داخل المصرف تسهل من عمليات تهريب و غسل الأموال، حيث ينبغي على الجهات الرقابية المختصة التأكد من العمليات المصرفية و اجراء جولات تفتيشية لغرض التأكد من صلاحية عمل المصارف لان في بعض الأحيان هناك عمليات مصرفية تساعد على تهريب و غسل الأموال، لذلك من الضروري اعتماد التقارير الدورية حول العمليات المصرفية ورفعها بصورة مستمرة الى الجهات الرقابية المختصة، وفي حال كشف أي حالة او عملية غير شرعية ينبغي احالتها الى الجهات الرقابية للبلد، بالتالي فأن الدور الكبير الذي ينبغي ان تقوم به المصارف في مواجهة ظاهرة تهريب وغسل الأموال من خلال الإجراءات الرقابية عالية الدقة بالإضافة الى التحليل المالي وبيان ما إذا كان هذا التحليل كافياً لمكافحة عمليات تهريب وغسل الأموال[18].

---

[15] عبد الرحمن السيد قرمان ، مساهمة البنوك في مكافحة غسل الأموال ، دار النهضة العربية – القاهرة ، 2002، ص39.

[16] الدليمي،فريد جواد،"غسل الأموال الظاهرة المتجددة الآثار وسبل المعالجة"،مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية،2013, المجلد 1،العدد 3، ص12

[17] ناصر، أنور عباس، "دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي و الإداري"، مجلة الدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد1، العدد13، 2018، ص25

[18] حمدية عبود كاظم، مصادر التزام المصرف بتقديم معلومات الائتمان المالي -دراسة مقارنة-، مجلة رسالة الحقوق، السنة الخامسة، العدد الأول، جامعة كربلاء-كلية القانون، لسنة 2013، ص202.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.13

**ثانيا: الإجراءات الوقائية الواجبة على المصارف لمكافحة غسل الأموال**

تقوم المصارف بعدة إجراءات الهدف منها مكافحة عمليات غسل الأموال ومحاولة للتصدي لهذه العمليات غير المشروعة، من هذه الإجراءات هي تحديد المخاطر المحتملة لعميات غسل الأموال، اذ تعد عملية تحديد المخاطر المحتملة من العمليات الضرورية، حيث تمكن المصارف من وضع اوليات مسبقة للتصدي لعمليات غسل الأموال، حيث يتم تحديد المخاطر من خلال[19]: -

أ- تحديد المخاطر بالنسبة للأفراد، في حال قيام الافراد بعدم الاهتمام عند تحقيق الخسائر، أو عند تحقيق أرباح قليلة جداً.

ب- تحديد مصدر عملية غسل الأموال.

ت- تحديد المخاطر الناتجة عن طبيعة الخدمات المالية المقدمة من قبل المصرف.

ث- ضرورة الاحتفاظ بالبيانات المالية والحسابات الصرفية لمدة لا تقل عن (10 سنوات).

ج- اجراء عمليات التدقيق المستمرة على المعاملات المالية، وخاصة المعاملات المالية التي تكون بمبالغ مالية كبيرة جداً.

ح- اصدار التقارير المالية بصورة مستمرة وتقدم الى الجهات الرقابية في حال قامت الجهات الرقابية بطلب هذه التقارير.

خ- في حال تكرار العمليات المالية ذات المبالغ المالية الكبيرة جدا لعدة مرات ولنفس الحسابات المالية.

**ثالثا: آلية الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال**

تقوم المصارف في حال الاشتباه بعمليات غسل الأموال، او ارتباط الأموال بجريمة غسل الأموال، بالتزامها بعملية الإبلاغ عن هذه العمليات، وتقديم تقارير توضح فيه أسباب واضحة عن هذه العمليات، وبيان الأطراف المشاركة فيها، كما تلتزم بتقديم أي بيانات إضافية تطلبها الجهات المختصة، ومن ضمن الجهات المختصة في العراق هو مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تقوم المصارف بتقديم التقارير الخاصة للبلاغات وتبادل المعلومات، وفيما يلي البيانات الخاصة لعمليات البلاغات المقدمة من المصارف الى مكتب مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب للفترة (2020-2022):-

جدول(1) عدد البلاغات المقدمة للمكتب

| الجهات المبلغة | العدد | | |
|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 |
| المؤسسات المالية غير المصرفية | 476 | 477 | 489 |
| المصارف | 110 | 135 | 82 |
| الجهات الرقابية | 33 | 30 | 12 |
| اشخاص | 8 | 7 | 8 |
| المجموع | 627 | 649 | 591 |

المصدر: من اعداد الباحثة وبالاعتماد على التقارير السنوية لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمدة (2020-2022)

يتضح من خلال الجدول السابق ان عدد البلاغات المقدمة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية تحتل الجزء الأكبر من عدد البلاغات الكلي للسنوات (2020-2022)، بنسبة 75% من اجمالي عدد البلاغات لسنة 2020، كما بلغت نسبة 73% من اجمالي عدد البلاغات لسنة 2021، وبلغت نسبة 82% من اجمالي عدد البلاغات لسنة 2021.

وهذا يعني ان المؤسسات المالية غير المصرفية لها دور كبير في التصدي لعمليات غسل الأموال، من خلال اتباعها للتعليمات الصادرة من قبل الجهات المختصة، بالإضافة الى وجود أنظمة رقابية على العمليات والحسابات المالية.

فيما احتلت المصارف المرتبة الثانية في تقديم البلاغات لعمليات غسل الأموال، حيث بلغت المصارف نسبة (17%) من اجمالي عدد البلاغات لسنة (2020)، بينما ارتفع عدد البلاغات المقدمة من قبل المصارف الى (20%) في سنة (2021)، في حين انخفضت النسبة الى (13%) في سنة (2022).

[19] حيدر عبد الله عبد الحسين السويفي، دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة عمليات غسل الأموال مجلة جامعة بابل، المجلد 181، الاصدار15، لسنة2015، ص13.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.13

وهذا يدل أيضا على قدرة المصارف على مواجهة عمليات غسل الأموال، من خلال عدة إجراءات أهمها عمل دورات تدريبية للعاملين داخل المصارف تشمل كافة التعليمات والإجراءات التي ينبغي عليهم اتباعها في حال وجود أي اشتباه في الحسابات المصرفية، أو الأوراق الثبوتية للأفراد، أو أي عمليات تحويل مالي مشتبه بها.

ويلي المصارف التصنيفات الأخرى والتي تشمل الجهات الرقابية، واخرون، حيث تراوحت نسبة تقديم البلاغات حوالي من (0.010% ) الى (0.013%)، ومهما كانت هذه النسب قليلة، الا انها تساهم في التصدي لعمليات غسل الأموال ولها دور في التقليل من هذه العمليات، كما يمكن التعبير عن النسب بالشكل الاتي :-

**شكل(1) عدد البلاغات للسنوات(2020-2022)**

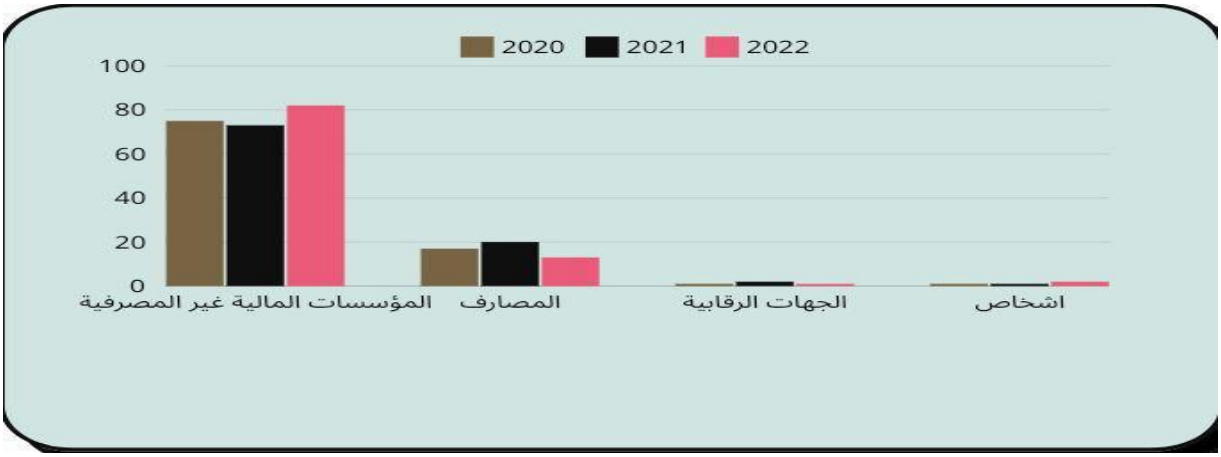


المصدر: من اعداد الباحثة و بالاعتماد على التقارير السنوية لمكتب مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب للمدة (2020-2022)

## المحور الرابع
## الاستنتاجات و التوصيات

### أولا: الاستنتاجات:

1- عدم وجود أنظمة رقابية متطورة لدى المصارف تمكنها من تفعيل دورها في منع عمليات غسل الأموال.
2- تقوم المؤسسات المالية، ومنها المصارف باتباع الإجراءات الرسمية لمنع عمليات غسل الأموال، ومنها التقارير السنوية المقدمة الى مكتب مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.
3- مساهمة المؤسسات المالية غير المصرفية في عمليات غسل الأموال بصورة أكبر من باقي المؤسسات المالية الأخرى، ودورها الكبير في تقديم البلاغات و العمليات المالية المشتبه بها الى الجهات المختصة.
4- عدم وجود خبرة كافية لدى موظفي المصارف، لمعرفة العمليات المالية المشتبه بها، للكشف عنها.

### ثانياً: التوصيات

1- تطوير أنظمة الرقابة للمؤسسات المالية والمؤسسات المصرفية، للكشف المبكر عن عمليات غسل الأموال، والتصدي لها.
2- ينبغي ان يكون هناك تعاون بين المؤسسات المالية من جهة، وبين الدول من جهة أخرى للتصدي لعمليات غسل الأموال.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.13

3- تدريب الموظفين العاملين في المؤسسات المالية على كيفية الكشف عن عمليات غسل الأموال، وادخالهم بصورة مستمرة في هذه الدورات.
4- متابعة المدراء الماليين للعاملين في المؤسسات المالية، ليتم التأكد من عدم وجود موظفين غير نزيهين، من خلال تقديمهم المساعدة لغاسلوا الأموال.

**Funding**

None

**Acknowledgement**

None

**Conflicts of Interest**

The author declares no conflict of interest.

**Arabic References:**

الدليمي، فريد جواد، "غسل الأموال الظاهرة المتجددة الآثار وسبل المعالجة"،مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية،2013, المجلد 1،العدد 3.
السويفي، حيدر عبد الله عبد الحسين، دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة عمليات غسل الأموال مجلة جامعة بابل، المجلد 181، الاصدار15، لسنة2015.
الشماع، فائق محمود ، الحساب المصرفي، دراسة قانونية مقارنة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
الشمري، صادق راشد، "غسل الأموال الاثار والمعالجات"، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس عشر، 2008.
العكيدي، نهال حسن إبراهيم ، موقف القانون الدولي المعاصر من غسل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية القانون، لسنة 2014، ص 65.
العمري، احمد بن محمد، جريمة غسل الأموال نظرة لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى لسنة 1428 هـ / 2007 م.
المياحي، عمار فوزي كاظم، عبد الرزاق جبر الماجدي، شرح قانون غسل الأموال العراقي، المصرية للنشر والتوزيع، 2018.
بركات، عبد الله عزت، ظاهرة غسيل الاموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 3، العدد 4، 2006.
البكري، جواد كاظم عبد نصيف، اثار عمليات غسيل الاموال على اداء الاقتصاد العراقي ،كلية الادارة و الاقتصاد ، مكتبة جامعة بابل، العراق ، 2011.
حمد ،احمد حمد ،علاوي، حسنين مشتاق، التزام المصارف العراقية بالسرية المصرفية بحث تطبيقي في عينه من المصارف العراقية ،مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ،العدد 36 ،لسنة 2015.
سفر، احمد، المصارف وتبييض الأموال، اتحاد المصارف العربية , 2001.
سليمان، محمد عبد المجيد، الاقتصاد الخفي أسبابه و انعكاساته و طرق التغلب عليه دراسة اقتصادية إسلامية تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر ،الغش التجاري ، دار التعليم الجامعي، لسنة 2008.
فيصل، غازي فيصل، عبد، وضاح عايد، " الاثار الاقتصادية لجريمة غسل الأموال في الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها"، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، 2020.
قرمان، عبد الرحمن السيد، مساهمة البنوك في مكافحة غسل الأموال ، دار النهضة العربية – القاهرة ، 2002.
كاظم، حمدية عبود، مصادر التزام المصرف بتقديم معلومات الائتمان المالي -دراسة مقارنة-، مجلة رسالة الحقوق، السنة الخامسة، العدد الأول، جامعة كربلاء-كلية القانون، لسنة 2013.
كامل، مصطفى , ظاهرة غسل الأموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي و الإجراءات الدولية لمكافحتها , الجامعة المستنصرية ,كلية الإدارة و الاقتصاد, 2004.
محمد20، عماد عاشور, دور المصارف التجارية ف مكافحة غسل الأموال, مجلة دراسات محاسبية و مالية , المجلد الثاني عشر , العدد 40, الفصل الثالث, 2017.
ناصر، أنور عباس، "دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي و الإداري"، مجلة الدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد1، العدد13، 2018.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.1.2025.13

English References:

Abdul Rahman Al-Sayyid Qarman, The Contribution of Banks to Combating Money Laundering, Dar Al-Nahda Al-Arabiya - Cairo, 2002, p. 39.

Ahmed bin Muhammad Al-Omari, The Crime of Money Laundering: A View of its Social, Regulatory and Economic Aspects, King Fahd National Library, Riyadh, first edition of the year 1428 AH / 2007 AD, p. 22.

Ahmed Safar, Banks and Money Laundering, Union of Arab Banks, 2001, p. 13.

Al-Dulaimi, Farid Jawad, "Money Laundering, a Renewing Phenomenon, Effects and Methods of Treatment," Journal of Economic and Administrative Studies, 2013, Volume 1, Issue 3, p.

Al-Shammari, Sadiq Rashid, "Money Laundering, Effects and Treatments," Baghdad University College of Economic Sciences, Issue Sixteen, 2008, p. 113.

Ammar Fawzi Kazem Al-Mayahi, Abdel-Razzaq Jabr Al-Majidi, Explanation of the Iraqi Money Laundering Law, Al-Masria Publishing and Distribution, 2018.

Faiq Mahmoud Al-Shamaa, The Bank Account, A Comparative Legal Study, International Scientific House for Publishing and Distribution, Amman, 2003.

Faisal, Ghazi Faisal, Abd, and Waddah Ayed, "The Economic Effects of the Money Laundering Crime on the Iraqi Economy and Ways to Address It," Tikrit University, College of Administration and Economics, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 16, 2020.

Haider Abdullah Abdul Hussein Al-Suwaifi, The Role of the Iraqi Banking System in Combating Money Laundering Operations, Babylon University Journal, Volume 181, Issue 15, 2015, p. 13.

Haitham Abdul Rahman Al-Baqli, the crime of money laundering as one of the forms of organized crime between Sharia and comparative law, previous reference, p. 53 .

Hamdiya Abboud Kazem, Sources of the bank's commitment to providing financial credit information - a comparative study -, Resalat Al-Huquq Magazine, fifth year, first issue, University of Karbala - College of Law, 2013, p. 202.

Imad Ashour Muhammad, The Role of Commercial Banks in Combating Money Laundering, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume Twelve, Issue 40, Chapter Three, 2017, p. 270.

Muhammad Abdel Majeed Suleiman, The Hidden Economy: Its Causes, Repercussions, and Ways to Overcome It, an Islamic economic study on drug trade, human trafficking, and commercial fraud, University Education House, 2008.

Muhammad Ahmed Hamad, Hassanein Mushtaq Allawi, Iraqi banks' commitment to banking secrecy, applied research on a sample of Iraqi banks, Al-Rafidain University College of Science Journal, Issue 36, 2015.

Mustafa Kamel, The phenomenon of money laundering and its relationship to the banking system and international measures to combat it, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, 2004.

Nasser, Anwar Abbas, "The Role of Internal Auditing in Combating Financial and Administrative Corruption," Journal of Economic and Administrative Studies, Volume 1, Issue 13, 2018.

Nihal Hassan Ibrahim Al-Aqidi, The position of contemporary international law on money laundering, Master's thesis, Tikrit University, College of Law, 2014.

Okasha Muhammad Abdel-Al, The Law of International Banking Operations: A Study of the Law Applicable to Bank Operations of an International Nature, University Press House, Alexandria, 1994.